# واقع استراتيجية الشمول المالي في المنطقة العربية: جهود ومبادرات

# The reality of the financial inclusion strategy in the Arab region: efforts and initiatives

**بلكحل حضرية**

جامعة مستغانم (الجزائر)، hadria.bellakahl.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام :2022/10/14 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر: 2023/01/26

**ملخص:**

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على واقع استراتيجية الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال دراسة أساسيات الشمول المالي، مع التطرق لانعكاساته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والتعرف على جهود والمبادرات العربية المبذولة من أجل تعزيز هذه الاستراتيجية. وخلصت الدراسة أنه ورغم الجهود المبذولة الحكومات العربية، لاتزال الدول العربية تحتل مراتب متأخرة في المجموعات الجغرافية من حيث الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ما تطلب ضرورة دعم فرص التحول المالي الرقمي، ودعم نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل الشامل.

**كلمات مفتاحية:** مبادرات الشمول المالي، الشمول المالي الرقمي، التثقيف المالي في العالم العربي، الخدمات المالية

**تصنيفات JEL:** E50، H30 ; G21، F33 .

**Abstract**:

This research aims to shed light on the reality of the financial inclusion strategy in the Arab region, while addressing its repercussions on the economic and social levels, and identifying Arab efforts and initiatives made to promote this strategy. . The study concluded that, despite the efforts made by Arab governments, Arab countries still rank behind in geographical groups in terms of financial inclusion for individuals and small and medium enterprises. That's What it requires the need to support opportunities for digital financial transformation and to support the access of small and medium enterprises to comprehensive financing**.**

**Keywords:** Financial inclusion initiatives, digital financial inclusion, financial education in the Arab world, financial services.

**JEL Classification Codes :** E50 ، H30 ; G21, F33

**المؤلف المراسل**: حضرية بلكحل، الإيميل: hadria.bellakahl.etu@univ-mosta.dz

## 1. مقدمة:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على المستوى العربي والعالمي، إذ أصبح أحد الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها بغرض دعم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي، وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. تدل العديد من المؤشرات على تزايد أهمية استراتيجية الشمول المالي ووضعه ضمن أولويات صانعي السياسات، منها تبني هيئات دولية لمبادرات واستراتيجيات لدعم توسيع مستويات الشمول المالي

على المستوى العالم العربية، يتبنى صندوق النقد العربي، مبادرات تدعم الشمول المالي للمنطقة العربية، منها مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء، حيث تسعى الدول العربية الى إيجاد بيئة تنظيمية واشرافية ملائمة. من خلال تشجيع المنافسة والانفتاح على البنوك الأجنبية وتحفيز بيئة التقنيات المالية الرقمية لتوسيع الوصول الى الخدمات المالية. كللت هذه الجهود بإطلاق بعض الدول العربية ومؤسسات النقد العربية استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي من أجل الوصول الى فئات الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود الذين لا يصلون الى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية.

### 1.1. الإشكالية:

وفي سياق التعرف على واقع جهود ومبادرات دول المنطقة العربية، نطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

الى اين وصلت جهود ومبادرات الدول العربية لتوسيع الشمول المالي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؟

الأسئلة الفرعية:

بناء على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي وماهي أهميته وأهدافه؟
- فيما تتمثل انعكاسات تعزيز استراتيجية الشمول المالي؟

- ما هو واقع جهود ومبادرات الدول العربية في تطبيق الشمول المالي؟

### 2.1 أهداف البحث:

تكمن أهداف الدراسة من خلال:

- محاولة الوصول الى تعريف شامل لاستراتيجية الشمول المالي؛
- التطرق الى انعكاسات تعزيز استراتيجية الشمول المالي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؛
- التعرف على جهود ومبادرات الدول العربية المبذولة من أجل توسيع الشمول المالي.

### 3.1 منهجية البحث:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي بهدف التعرف على الادبيات النظرية والتطبيقية، من خلال ابراز أساسيات الشمول المالي وواقع جهود ومبادرات دول العالم العربي في دعم توسيع الشمول المالي بالمنطقة العربية. وتم الاعتماد كذلك على البيانات الإحصائية ذات الصلة بمشكلة موضوع الدراسة، وتحليلها من اجل الوصول النتائج والخروج بتوصيات تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها.

## 2. مفهوم الشمول المالي وابعاده وأهدافه

### 1.2 مفهوم الشمول المالي:

**يعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه:** "إمكانية الوصول الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم –المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين–ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة " (سعدان و نصيرة محاجبية، 2018، صفحة 747).

**ويعرف وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD** بانه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (دردور و سعيدة حركات، 2020، صفحة 74)

كما يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه:" الحالة التي تعكس قدرة الافراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول الى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (بوزانة و وفاء حمدوش، 2021، صفحة 74)

كما عرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (يسعد عبد الرحمن، ودان بوعبد الله، و قيرات فريال، 2021، صفحة 401)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج **الابعاد الأساسية للشمول المالي** والمتمثلة في:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات ومعاملات مالية رسمية، بمسافة ليست ببعيدة والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بطريقة فعالة والقدرة على مواجهة العجز المالي والتخطيط الجيد للمستقبل؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية؛
- ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية بطريقة فعالة من خلال الرقابة والتنظيم.

### 2.1 أهداف الاستراتيجية الشمول المالي:

لبناء نظام مالي شامل يمكنه من الوصول الى فئات المجتمع الفقيرة وذات الدخل المحدود، يتطلب ذلك خلق تحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تسمح بتوسيع نطاق الشمول المالي، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: (صورية شنبي و السعيد بن لخضر، 2018، صفحة 109)

تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم، تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع، خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي، جذب المستبعدين الى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين، المعاشات) (خليل، 2015، صفحة 7).

### 3.1 أهمية الشمول المالي:

تجلت أهمية استراتيجية الشمول المالي في تحقيق مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي: (شنبي و السعيد بن لخضر، 2018، الصفحات 107-108)

- يساهم الشمول المالي في تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية وتطبيقات التكنولوجيا المالية، من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛
- أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وتحد من الفقر.
- تسهيل الحصول على الخدمات المالية، الانفاق على الضروريات وزيادة الادخار من خلال تزويد البائعين وخاصة منهم النساء بحسابات الادخار مجانية. فبعد تدعيم هذه الفئة في كينيا ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوال 60 %، وفي النيبال زاد الانفاق على الأغذية الهامة بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20%، كما ارتفع إنفاق الفلاحين الذين كانوا يدخرون أموالهم على مستوى المؤسسات المالية في مالاوي بنسبة 13% وزادت قيمة المحاصيل بحوالي 15%؛
- ان التوجه نحو استراتيجية التمويل الشامل يساعد حكومات الدول النامية في التقليل من الفساد ويحسن من الكفاءة وذلك باستبدال المدفوعات النقدية بالرقمية، ففي الهند مثلا تم استخدام

بطاقات الدفع الذكية مزودة ببصمات الكترونية، حيث لوحظ تدنى معدل تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بما يقارب 47%. أما في النيجر فقد ساعد توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة الي تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة الإعانات بنسبة 20%؛

- توصل الباحثون في كينيا الى ان الخدمات المالية الرقمية يمكن ان تساعد أيضا على إدارة المخاطر فتسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والاقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، وتقليص الانفاق عند الانخفاض الغير متوقع في الدخل بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة الى ذلك فإن تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، وفي النيجر ساعد استخدام تكنولوجيا الدفع عبر الهواتف المحمولة الى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم من الإعانات الاجتماعية الحكومية.

### 4.1 التحديات التي تعوق توسيع استراتيجية الشمول المالي في الدول العربية:

ساهمت العديد من عوامل مشتركة التي حالت دون توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي واتساع رقعته في العديد من دول العالم وبالأخص الدول النامية، تتمثل اهم هذه العوامل فيما يلي: (الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، 2019، الصفحات 201-204)

- **الحاجة الى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية:** والذي يشمل كفاءة أنظمة الدفع وشبكة من فروع المؤسسات المالية، وشبكة من الصرافات الآلية ووحدات الدفع، بالإضافة الى بنية رقمية متقدمة مساندة لنشر الخدمات المالية في الاماكن المعزولة والنائية، ودعم هذا التطور.
- **انخفاض مستويات المنافسة المالية:** أشارت دراسة أعدها صندوق النقد العربي على البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية استناد الى أربعة معايير رئيسية متمثلة في: مؤشر للتركز المصرفي، مؤشر للمنافسة المصرفية، مدى الارتباط مع المؤسسات المالية الأخرى، وأخيرا مدى تعقيد أنشطة البنوك، الى أن كل من معياري التركز المصرفي ومستويات المنافسة يعتبراني من أهم جوانب الأهمية النظامية في القطاع المصرفي العربي بما يؤثر على مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية.

- **ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية الغير المصرفية:** يتميز القطاع المالي في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى. في الدول العربية يستدل على عدة مؤشرات منها مؤشر القيمة السوقية للأوراق المالية الى الناتج المحلي الإجمالي حيث تنخفض النسبة على مستوى الدول العربية الى نحو 49% مقابل 93% للمتوسط العالمي، و108% على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- **ضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية:** خطت الدول العربية خطوات جادة على هذا الصعيد، وهو ما ساعد على تقوية الملاءة الائتمانية للقطاعات المصرفية العربية بشكل ملحوظ في أعقاب الازمة المالية العالمية حيث بلغت 17% مقارنة بنحو 10.5% للمستويات المقررة في إطار إصلاحات بازل 3.
- **ضرورة تطوير بيئات الاعمال:** بتتبع ترتيب الدول العربية في مؤشر مناخ الاعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة 2019 يتضح تأخر ترتيب غالبية الدول العربية لمرتبة تفوق 60 على مستوى العالم حيث أن مستويات الشمول المالي ترتبط عكسيا بمرتبة الدولة في مؤشر ممارسة الاعمال.
- **الحاجة الى زيادة مستويات التثقيف المالي:** تزايد اهتمام الحكومات العربية بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. حيث تم تسجيل نسبة الافراد المثقفين ماليا الى اجمالي الافراد البالغين أقل من 30% في عدد من الدول العربية فيما تسجل أعلى مستوياتها فب كل من الكويت بنسبة 55% ولبنان 44% وتشير الاحصائيات الى أن مستويات التثقيف المالي الأعلى ترتبط بقدر أكبر من الشمول المالي.
- **ضرورة توفير المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي:** يعتمد نجاح جهود الشمول المالي على توفر أنظمة ذات كفاءة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول.

## 3. انعكاسات تعزيز الشمول المالي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية:

### 1.3 انعكاسات توسيع الشمول المالي على النمو الاقتصادي:

يرتبط عمق انتشار الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في الدولة، حيث يساهم التوسع في استخدام الخدمات المالية وسهولة الوصول اليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي وهو ما يساهم في زيادة مستويات النمو الاقتصادي، وذلك لوجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي فكلما زاد معدل الشمول المالي زادت مستويات النمو الاقتصادي والعكس صحيح (شنبي و السعيد بن لخضر، 2018)

ويمكن تحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في أن واحد من خلال الوصول الى نمو شامل ومستدام وذلك بتشجيع السياسات والإصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات في نفس الوقت، كما يتطلب تحرير الإطار التنظيمي للاستثمار وخلق بيئة مواتية للصادرات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية ومحاربة الفساد. كل هذا سيعمل على تعزيز النمو الاقتصادي الذي سيؤدي بدوره الى زيادة العرض من الخدمات المالية المتاحة (Pierre Mendy و Grakolet Arnold Z. Gour`ene، 2017، صفحة 8)

### 2.2 انعكاسات توسيع الشمول المالي على الاستقرار المالي:

أثبتت الدراسات أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وتم ملاحظة ذلك في أكثر من 90 دولة نامية. حيث وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي عام 2014 أم أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وبالفعل وضعت أكثر من 50 دولة أهداف رسمية مالية لتحقيقه.

-أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2015 أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، ووجود نسبة متزايدة نم شرائح المجتمع والقطاع الاقتصادي مستبعدة من الخدمات المالية يصعب استمرارية الاستقرار المالي. كما أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف

المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي الى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره الى زيادة استقرار النظام المالي. كما يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير رسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

- عادة ما يتميز القطاع المالي بقاعدة ودائع مستقرة ومتنوعة فيما يخص الالتزامات، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأشخاص القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي الى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاث الى ثمانية نقاط في المئة.
- تشكل خسائر القروض الصغيرة مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة وبالتالي فان زيادة التمويل الشامل من حيث تسيير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي الى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته. (شنبي و السعيد بن لخضر، 2018، الصفحات 114-116).

### 3.2 انعكاسات توسيع الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي:

يعتبر دمج الاقتصاد الغير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي من اهم مظاهر زيادة مستويات الشمول المالي والذي لا يتعامل نهائيا مع البنوك العاملة في السوق المصرفي من خلال الخدمات المصرفية مما يشجع هذا القطاع الغائب عن السوق بمحض ارادته ان يسارع للاستفادة من حزمة المزايا والخدمات التي يوفرها الاقتصاد الرسمي، كما أن دمج الاقتصاد غير الرسمي يخلق فرص عمل لمواجهة البطالة والتقليل من حجم تداول النقود وتكلفة إصدارها، وفي ذلك حماية المجتمع من اخطار التداول النقدي وما نتج عنه من فساد مالي واداري (احمد عاطف عبد الرحمن، 2018، صفحة 2)

### 4.2 انعكاسات توسيع الشمول المالي على مستويات الفقر

يظهر أثر الشمول المالي على الفقر بشكل ملحوظ من خلال تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وذلك باحتواء شرائح الطبقة الفقيرة في المجتمع، ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في أجهزة الصرف الآلي النشطة الى زيادة قدرها 0.0082% في الناتج المحلي الإجمالي ما ينتج عنه تراجع في مستوى الفقر.

ولكن معظم أجهزة الصرف الآلي في اقتصاد الدول النامية تحتاج الى تحديث تكنولوجي ليكون لها تأثير كبير في المناطق الريفية، لذلك يجب أن ترتكز الجهات المعنية على الحد من الفقر من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية التي ستعزز الخدمات المالية المصرفية. (Williams, 2017, p. 265)

وقد أظهرت الدراسات أن زيادة مستويات الشمول المالي من خلال زيادة عدد الافراد المشمولين مالية يعزز من قدرتهم على البدء في أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (المصرفية، الشمول المالي ، اضاءات مالية ومصرفية، 2016، الصفحات 1-3)

### 5.3 انعكاسات توسيع الشمول المالي على فعالية المؤسسات المالية:

يؤدي تفعيل دور المؤسسات المصرفية والمالية ذات كفاءة عالية الى زيادة معدلات التمويل الشامل داخل الدولة، والعلاقة المتبادلة بين ارتفاع معدلات الشمول المالي وفعالية المؤسسات المالية هي مصدر من مصادر تعزيز الشمول المالي وتعزيز فعالية السياسة النقدية، ذلك لأنها تشجع الافراد على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية التي تساعد على تحفيز عملية النمو الاقتصادي. كما أنها تساهم في أنشاء هيكل ثابت يعزز الثقة بين العميل ومقدم الخدمة المالية مما يقلل من عدم اليقين في المؤسسات المالية وهناك نوعين من الكفاءة:

- الكفاءة الموضوعية(الفنية) التي تعزز الكفاءة التخصيصية، والكفاءة الإجرائية التي تساهم في تقليل التكلفة وزيادة دقة استخدام الخدمات المالية. ولتحفيز الشمول المالي تحتاج الدول الى مجموعتين من المؤسسات المالية:
- المؤسسات المالية التي تعزز التبادل بخفض تكاليف المعاملات وتعزيز الثقة بين مقدم الخدمة المالية والعميل؛

– المؤسسات المالية التي تحفز الدولة على حماية الملكية الخاصة بدلا من مصادرتها وذلك لتشجيع عملية النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات التنمية. (Swamya, 2018, pp. 56–57)

### 6.3 انعكاسات توسيع الشمول المالي على التنمية المستدامة:

– حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة لذوي الدخول المحدودة ونسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، المساهمة في تمويل الأفكار الاقتصادية للنساء ودعمها مما يعزز الجاني التنموي، زيادة فرص الوصول واستخدام الخدمات المالية التي تقدمها المصارف التجارية مما يقلل التفاوت بين الفئات الاجتماعية ويحقق نوع من المساواة الاقتصادية والاجتماعية. (حيدر ، مصطفى، و سنان، 2021، صفحة 63).

## 4. واقع وجهود الدول العربية في تطبيق الشمول المالي:

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة تتعلق بالشمول المالي. وفي هذا السياق يعمل صانعوا السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي بنسبة 63% من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاما، وكذلك الشركات.

حيث تتبنى المنطقة العربية مبادرات تدعم الشمول المالي، منها مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء. (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، 2020، صفحة 3)

### 1.4 مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية:

#### أ. مؤشر امتلاك الافراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

يبين الجدول (1) إحصائيات مؤشر امتلاك الافراد البالغين لحسابات مالية رسمية في العالم العربي

**الجدول 1**: مؤشر امتلاك الافراد البالغين لحسابات مالية رسمية في العالم العربي

| الدول | 2011 | 2014 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الامارات | 60% | 83% | 87% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الجزائر** | 33% | 50% | 43% |
| **مصر** | 10% | 14% | 32% |
| **العراق** | 11% | 11% | 20% |
| **الاردن** | 25% | 25% | 42% |
| **الكويت** | 87% | 73 | 80% |
| **لبنان** | 37% | 47% | 45% |
| **ليبيا** | | | 66% |
| **موريتانيا** | 17% | 20% | 19% |
| **سلطنة عمان** | 74% | | |
| **فلسطين** | 19% | 24% | 25% |
| **قطر** | 66% | | |
| **السعودية** | 46% | 69% | 72% |
| **السودان** | 7% | 15% | |
| **سوريا** | 23% | | |
| **تونس** | | 27% | 37% |
| **اليمن** | 4% | 6% | |
| **جيبوتي** | 12% | | |
| **البحرين** | 65% | 82% | 83% |
| **المغرب** | | | 28% |
| **الصومال** | | 8% | |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: معطيات البنك العالمي 2017،2014،2011

يبين الجدول (1) نسب الافراد البالغين الذين لديهم حسابات مالية على مستوى المؤسسات المالية الرسمية في الوطن العربي خلال السنوات (2014،2011، 2017)، والذي يبين أن دول الخليج تحتل

الريادة من حيث ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث بلغت كل من الامارات، الكويت، السعودية، والبحرين نسب مرتفعة جدا مقارنة مع باقي الدول العربية قدرت ب 87%، 80% ،72% ،83% على التوالي. في حين حققت بعض الدول مستوى لا بأس به، على سبيل المثال لبنان 45%، الجزائر 43%، الأردن 42%، تونس 37%. كما يظهر أن كل من اليمن، الصومال، تتذيل الترتيب بنسب جد متدنية قدرت حوالي .6% ,8%.

**ب. عمليات دفع الفواتير باستخدام حسابات مالية رسمية في الوطن العربي (الافراد الأكبر من 15 عاما)**

بالنسبة لنسب الافراد البالغين في العالم العربي الذين يستخدمون حساباتهم المالية الرسمية لدفع الفواتير للسنوات 2017،2014،2011 تظهر في الجدول الآتي:

**الجدول 2**: نسب الافراد البالغين الذين يستخدمون الحسابات المالية الرسمية لتسديد الفواتير في الوطن العربي.

| الدول | 2011 | 2014 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الامارات | | 21% | 28% |
| الجزائر | | | 8% |
| العراق | | | 5% |
| الاردن | | | 4% |
| الكويت | | 7% | 6% |
| لبنان3.46 | | 1% | 4% |
| ليبيا | | | 7% |
| موريتانيا | | 2% | 2% |
| فلسطين | | 3% | 4% |
| السعودية | | 23% | 32% |
| السودان | | 1% | |
| تونس | | 2% | 4% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **البحرين** | | 16% | 22% |
| **المغرب** | | | 1% |
| **الصومال** | | 2% | |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات للاشتمال المالي العالمي لسنة 2018

يتبين من خلال الجدول 2 أن نسبة البالغين الذين يسددون الفواتير باستخدام الحسابات المالية الرسمية في الوطن العربي منخفضة اجمالا باستثناء بعض الدول منها السعودية بواقع 23% سنة 2014 وارتفع سنة 2017 حيث قدر ب 32%، الى جانب البحرين بواقع 16% سنة 2014 و22% سنة 2017 في حين عرفت باقي الدول العربية ضعفا ملحوظا وهذا ما يعكس لنا عد القدرة من استغلال الحسابات المالية من أجل دفع الفواتير

### ج. ملكية بطاقة الائتمان للأفراد البالغين في الوطن العربي

بالنسبة للأفراد الذين يملكون بطاقة الائتمان في بلدان العالم العربي فهي تظهر في الجدول الموالي:

**الجدول 4**: نسب الافراد الذين يملكون بطاقة الائتمان في العالم العربي

| الدول | 2011 | 2014 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الامارات | %30 | 27% | 39% |
| الجزائر | 1% | 6% | 3% |
| مصر | 1% | 2% | 3% |
| العراق | 2% | 2% | 2% |
| الاردن | 3% | 2% | 3% |
| الكويت | 58% | 26% | 22% |
| لبنان | 11% | 11% | 15% |
| ليبيا | | | 10% |
| موريتانيا | 4% | 5% | 3% |
| سلطنة عمان | 27% | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| فلسطين | 4% | 1% | 3% |
| قطر | 32% | | |
| السعودية | 17% | 12% | 16% |
| السودان | 1% | | |
| سوريا | 3% | | |
| تونس | | 7% | 7% |
| جيبوتي | 4% | | |
| البحرين | 19% | 28% | 30% |
| الصومال | | 1% | |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات للاشتمال المالي العالمي لسنة 2018

يظهر من خلال الجدول 3 أن نسبة ملكية بطاقات الائتمان سجلت مستويات مرتفعة في دول الخليج الامارات، قطر الكويت والبحرين في حين شهدت الدول العربية الأقل نموا على غرار الجزائر، مصر، اعراق، موريطانيا والسودان مستويات جد منخفضة في استخدام بطاقات الائتمان.

## 2.3 واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

حسب التقديرات الدولية، يساهم الشمول المالي الرقمي في نفاذ 1.7 مليار شخص للخدمات المالية الرسمية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ أمن ومستدام لكافة شرائح السكان الى الخدمات المالية.

حيث تعول الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين الى الخدمات المالية، والذي يشمل فئات الاناث والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة متناهية الصغر. حيث بلغت نسبة الاناث المشمولات ماليا 26% من إجمالي الاناث البالغات، فيما قدرت نسبة الشباب المشمولين ماليا ب 22%، وبنسبة 9% في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعدم توفر فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية.

وصل حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية الى حوالي 60 مليار دولار في عام 2019، والذي وفر فرص كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في تعزيز الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية، حيث اعتمدت الحكومات العربية على تقنيات مالية حديثة من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الانترنيت والهاتف المحمول. (الوليد طلحة و صبري الفران، 2020، صفحة 5).

### 3.3 مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية:

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على صعيد تعزيز سياسات الشمول المالي بهدف دعم الهيئات والسلطات المالية في الدول العربية، لتعزيز الحوار والتنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية من خلال تبادل المعرفة والتجارب، وبالتالي الاستفادة من الخبرات وبناء القدرات، والقيام بالدراسات والأبحاث في مجا الشمول المالي، أصدر الصندوق التقرير السنوي حول إنجازات مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في عام 2020، حيث تم التطرق الى العناصر التالية: (التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، 2020، الصفحات 3-21)

**أ. إطلاق استراتيجية الشمول المالي في الدول العربية:**

جاء تنظيم هده المبادرة إدراكا للأهمية المتزايدة لاستراتيجيات وبرامج تعزيز الشمول المالي في ضوء جائحة كورونا والحاجة لتسريع التحول المالي الرقمي، وذلك بغرض مساعدة دول المنطقة العربية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

**ب. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي:**

في ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي في المنطقة العربية، اعتمد يوم 27 أفريل من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، تحت شعار "نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي"

**د. تداعيات جائحة كورونا على الشمول المالي والفرص المتاحة:**

نظم صندوق النقد العربي ابتداءا من شهر أفريل 2020 بالتعاون مع شركاءه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية سلسلة من الاجتماعات الافتراضية حول ضرورة الانتقال للخدمات المالية الرقمية

والشمول المالي بمشاركة عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. حيث تم التوصل الى العديد من الإجراءات والحلول تتمحور في عنصرين أساسيين: تعزيز التحول المالي الرقمي وزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، وأليات تعزيز توفر السيولة اللازمة للقطاع المالي.

ج. بناء القدرات وإنتاج ونشر المعرفة في مجال الشمول المالي؛

د. دعم فرص التحول المالي الرقمي في الدول العربية والمساعدة على بناء استراتيجية وطنية للتقنيات المالية الحديثة.

### 4.3 جهود الدول العربية بتبني استراتيجية الشمول المالي:

تبنت العديد من الدول العربية خلال السنوات الماضية سياسات واستراتيجيات لدعم تعزيز استراتيجية الشمول المالي وشملت عدة ركائز أساسية من بينها (الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، 2019، صفحة 209):

- حوكمة البيئة القانونية والتنظيمية، من خلال إصلاح نظم الضمانات والاستعلام الائتماني وسجلات الأصول المنقولة، وتطوير قوانين الإفلاس والفساد الإداري والمالي؛
- تدعيم الاستفادة من نظم المدفوعات الرقمية المبتكرة وتطوير الأسس الرقابية الحاكمة لها؛
- زيادة مستويات الانتشار الجغرافي للشمول المالي بفتح فروع جديدة والاعتماد على الصراف الالي؛
- تعزيز التثقيف المالي وتقوية حماية مستهلكي الخدمات المالية الرسمية، وتشجيع الابتكار المالي وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المتقدمة؛
- توفير البيئة الحاضنة لتشجيع صناعة التقنيات المالية وتطوير النظم الرقابية، حيث تبنت عدة بنوك مركزية عربية بيئات رقابية اختبارية، والمساهمة بتوسع انتشار التمويل المصغر في عدة بلدان عربية؛
- الاستفادة من الفرص التي يقدمها التمويل الإسلامي؛
- العمل على تغطية المخاطر التمويل والائتمان من خلال تعزيز شبكات الأمان في دول العربية؛

- تنفيذ مسوحات لقياس جانب العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية مما يساعد على توجيه تدخلات السلطات التنظيمية والرقابية.

### 5.4 جهود الدول العربية لدعم نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل الشامل:

شرعت العديد من الدول العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة 2030، تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نسب تتراوح ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي عدد المشروعات في القطاع الرسمي، حيث تساهم في الناتج المحلي بنسب تتراوح ما بين 16 و80 في المائة للدول المتوفر عنها بيانات. حيث لا تتوفر لنحو 79 في المائة من هذه المشروعات فرص النفاذ للتمويل، في ظل فجوة تمويلية تقدر ما بين 210 و240 مليار دولار. في حين تمثل نسبة التسهيلات المصرفية المقدمة الى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ب 8 بالمائة من إجمالي التسهيلات المصرفية في الدول العربية، حيث عمدت العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية عدد من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك لتقديم التسهيلات المالية والقروض المصرفية ، تمويل مشروعات الشركات العاملة في مجال الاقتصاد المعرفي في اطار حزم تحفيزية قدرت ب مبلغ 5 مليار دولار وتم تأسيس 800 شركة جديدة وتوفير 6 الاف فرصة عمل وزيادة في مستويات الدخل المحلي بنحو 1 مليار دولار 26.رفع نسبة الائتمان الموجه لهذه المشروعات بنسب تتراوح بين 12 و 20 في المائة من أجمالي التسهيلات المصرفية(مصر والسودان).خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض الى 75 في المائة في الاطار الخاص باحتساب نسبة كفاية رأس المال(الامارات وقطر)، تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي بنسب محدد للبنوك التي تتوسع في تمويل هذه المشروعات(السودان)، خفض سعر الفائدة الى ما يساوي سعر فائدة السياسة النقدية في مصر ، كما أعد المغرب ألية لاستفادة المقاولات الصغيرة جدا من إعادة التمويل البنكي على المدى الطويل ، ما اهتمت المصارف المركزية العربية باستكشاف فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة ، حيث تم في المغرب أعداد مشروع قانون لتنظيم التمويل الجماعي، وتأسيس بيئات رقابية تجريبية لدعم نمو التقنيات المالية الحديثة كما هو الحال في السعودية والامارات ، البحرين ، الأردن ولبنان.

كذلك سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، الى ضمان توفير بنية تحتية داعمة للقطاع المالي لتسهيل نفاذ المشروعات الى التمويل من خلال توفير أنظمة الضمانات وسجلات الأصول المنقولة ونظم المعلومات الائتمانية وتطوير قوانين الإفلاس، وتعزيز كفاءة النظم المدفوعات والتسوية (الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، 2019، صفحة 211).

**5. خاتمة:**

يعتبر الشمول المالي توجه استراتيجي يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على اكبر عدد من الافراد والمؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، كما يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين المعيشة وتمكين المرأة، ولتمويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو، واتضح ان المنطقة العربية لاتزال تأتي في مرتبة متأخرة من حيث الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تواجه المنطقة العربية عدد من التحديات أبرزها الحاجة الى بيئة داعمة وتعزيز البنية التحتية المالية الرقمية حديثة ومبتكرة، إضافة الى زيادة مستويات المنافسة المالية، وتفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية وزيادة مستويات التثقيف المالي.

توصيات:

استنادا الى ما سبق، خلصت الدراسة الى بعض التوصيات على صعيد عملية صنع السياسات بما يشمل:

تبني استراتيجيات وفق رؤى قومية للشمول المال، من خلال تركيز السلطات الاشرافية في الدول العربية على تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية، تعزيز البنية الاساسية للشمول المالي، تقوية وتدعيم القطاع المالي، الاستفادة من الفرص التي تقدمها التقنيات المالية الحديثة لرفع مستوى الشمول المالي، المزيد من الاهتمام بتمويل المشروعات متناهية الصغر، تفعيل دور التمويل المتوافق مع الشريعة، العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة للشمول المالي، البناء على التطورات التقنية في سياق الثورة الصناعية الرابعة في دعم القطاع المالي، العمل على إزالة القيود المفروضة على ممارسة العمل المصرفي.

**المراجع:**

1. احمد عاطف عبد الرحمن. (2018). الشمول المالي والتقدم الاقتصادي. مجلة المال والتجارة، دار التجارة، العدد591.

2. احمد فؤاد خليل. (2015). اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 3 ، ص ص: 7-10.

3. أسماء دردور، وسعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، ص ص: 71-90.

4. اسيا سعدان، ونصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر تونس المغرب-. مجلة دراسات وابحاث، المجلد 10، العدد 3، ص ص: 745-757.

5. التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، (2019)، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 39.

7. الوليد طلحة، وصبري الفران، (2020)، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 17.

8. ايمن بوزانة، ووفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة السمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، ص ص: 71-87.

9. صورية شنبي، والسعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، ص ص: 104-129.

10. محمد كريم حيدر، سلام عبد الرضا مصطفى، وعبد الله هرجان سنان. (2021). دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها. مجلة جامعة جيهان، اربيل للعلوم الانسانية والاسلامية، المجلد 5، العدد 2، ص ص: 60-68.

11. معهد الدراسات المصرفية، (2016)، الشمول المالي، اضاءات مالية ومصرفية.

12. يسعد عبد الرحمن، ودان بوعبد الله، وقيرات فريال. (2021). دور المحفظة الالكترونية في تعزيز الشمول المالي، تجارب دولية. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، ص ص: 399-413.

13. Grakolet Arnold Z. Gour'ene. (2017), Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU Pierre Mend‹: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach .*Munich Personal RePEc Archive MPRA*.8 .

14. V Swamya .(2018) .Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India . *Institutions and Economies*.57-56 ، (1) *10* ،

15. Williams, H. T. (2017). "Role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy". Internal *Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), 7,* 265.